محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠٠٩م

١٥ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ

١١ ابريل ٢٠٠٩م

محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة الاتصالات السعودية
المنعقدة بتاريخ ١٥ ربيع الآخر ١٤٣٠هـ الموافق ١١ ابريل ٢٠٠٩م

بناء على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية بتاريخ ١٤٣٠/٤/١٥هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/١١م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة (٦:٣٠) من مساء يوم السبت ١٤٣٠/٤/١٥هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/١١م فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة. كما حضر الاجتماع مندوبا وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ ناصر بن عبدالله البقمي والأستاذ/ فيصل بن علي الخليفي، وكذلك مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ يحيى بن إبراهيم الحسني والأستاذ/ علي بن فالح العتيبي، وحضر جانباً من الاجتماع مراجعا حسابات الشركة لعام ٢٠٠٨م مكتب الدكتور محمد العمري وشركاهم، والجريد وشركاهم.

وقد استهل معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات والمادة (٣٦) من النظام الأساسي للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٦٤) مساهماً يمثلون (١,٧٨٤,٢٨٣,٤٦٧) (مليار وسبعمائة وأربعة وثمانون مليون ومائتان وثلاثة وثمانون ألف وأربعمائة وسبعة وستون) سهماً بالأصالة وبالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) (ألفا مليون) سهم أي بنسبة (٨٩.٢١٪). كما استعرض معالي رئيس الجمعية موجز لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠٠٨م والذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة ولله الحمد، وبناءً عليه اقترح مجلس الإدارة توزيع (٣.٧٥) ثلاثة ريالات وثلاثة أرباع الريال للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م. حيث تم صرف (٣) ثلاثة ريالات للمساهمين للسهم الواحد عن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨م والمقترح صرف (٧٥) هللة للسهم الواحد للربع الرابع من السنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات تداول بنهاية يوم السبت ١٤٣٠/٤/١٥هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/١١م. واوضح معالي الرئيس انه سيتم اعتباراً من الأربعاء ١٤٣٠/٤/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٢م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية، أما السادة المساهمون الذين لم يقوموا بتزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم فعليهم مراجعة أقرب فرع من فروع البنك الأهلي التجاري، مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية لاستلام أرباحهم، أو تزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم ليتسنى للشركة إيداع الأرباح المستقبلية في حساباتهم.

وبعد ذلك تم تعيين الدكتور وليد بن عبد العزيز العجلان سكرتيراً للجمعية، وكل من المساهم أحمد بن سعيد العي والمساهم عبد الله بن محمد العميري فارزين للأصوات، بعد أن تم ترشيحهم من قبل معالي رئيس الجمعية.

ثم طلب معالي رئيس الجمعية من مراجعيْ حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠٠٨م، حيث ذكر مراجعيْ الحسابات الخارجيين أنهم قاموا "بمراجعة قائمة المركز المالي الموحدة لشركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية) كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١م والقوائم المالية الموحدة للدخل وحقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تعتبر جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة، وتعتبر الإدارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات نظام الشركات والمقدمة لنا مع كافة المعلومات والبيانات التي طلبناها، إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى المراجعة التي قمنا بها.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية التي تتطلب منا تخطيط وإجراء الفحوصات للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة لا تحتوي على أخطاء جوهرية، تشمل المراجعة إجراء فحص اختياري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، كما تتضمن المراجعة إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة ولطريقة العرض العام للقوائم المالية الموحدة، ونعتقد أن مراجعتنا تعطينا أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وفي رأينا، فأن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بمعدل، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للشركة كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والملائمة لظروف الشركة.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة".

بعد ذلك فتح النقاش للأسئلة حول القوائم المالية حيث طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين طرح اي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية والتي تكون موجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، وقد كانت الاسئلة كالتالي:

س / بالنسبة للإيضاح رقم ٢٠ الموضح فيه المصروفات الإدارية والتسويقية قد تم تسجيل مصروفات أخرى بأكثر من ١٤٠٠ مليون الا يوجد هناك توضيح أكثر حول المبلغ لكونها تمثل مبلغ كبير؟

ج / ذكر المراجع الخارجي أن التفاصيل تكون لدى الإدارة المالية بالشركة لكن حسب المعايير المحاسبية المتعارف عليها وكذلك للأهمية النسبية فإن البند لا يحتاج إلى إيضاح أكثر. وقد اوضح نائب الرئيس للقطاع المالي بالشركة أن المصروفات الأخرى تتضمن شركة الاتصالات والشركات الأخرى التي تقوم الشركة بالاستثمار فيها وهي تتضمن مصروفات البريد ومصروفات الاتصالات ومصروفات الكهرباء ومصروفات السلامة ولا ننسى أن الشركة مستثمرة في خمس شركات خارجية فإجمالي الأخرى لجميع

الشركات يصل إلى هذا المبلغ وكما أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن ذلك يمثل أقل من ١٢٪ من إجمالي المصروفات الإدارية والتسويقية.

ثم شكر معالي رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠٠٨م، وغادروا قاعة الاجتماع.

بعد ذلك استعرض معالي رئيس الجمعية مشروع جدول الأعمال التالي:

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.
٢. الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.
٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٨م بمقدار (٧٥) هللة للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٨م البالغ (٣) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٨م (٣.٧٥) ريال للسهم الواحد.
٤. الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٩م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.
٥. انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة الرابعة التي تبدأ من ١٤٣٠/٥/٢هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٨م.
٦. الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.

ثم فتح المجال للنقاش حول بنود جدول الأعمال من الأول إلى الثالث، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة والتي كانت كالتالي:

س / في الصفحة ٢٢ من تقرير مجلس الإدارة تبين هناك زيادة في المصروفات عن العام ٢٠٠٧م بحوالي ٥٤٪ وهي نسبة مرتفعة جداً أدت إلى انخفاض ربحية السهم في العام ٢٠٠٨م (٥.٥٣٪) عن العام ٢٠٠٧م والذي كان (٦.٠١٪) والشركة تدرك خطورة الأزمة العالمية الذي نحن جزء منه، وتطرق لارتفاع المصروفات التشغيلية بنسبة ٥٤٪ وهي نسبة كبيرة إضافة إلى ذلك أن عدد نواب الرئيس التنفيذي ١١ نائباً وهو عدد كبير نسبة للشركات الأخرى والتي لديها خطط ومحاولات لتخفيض نواب الرئيس التنفيذي لما قد تتعرض له الشركة من أزمات في ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م وقد لا نعلم ما هو استعداد الشركة وتخطيطها الاستراتيجي للأعوام القادمة فما هي الخطط المستقبلية إذا كانت المصروفات تزيد بهذه الصورة ٥٤٪؟

ج / إن الشركة ما بين العام ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م قفزت قفزات هائلة من حيث الإيرادات وهذا ناتج عن الاستثمارات الخارجية التي دخلت فيها الشركة وكما تعلمون أن الخطط الإستراتيجية للشركة كانت تتطلب الدخول في استثمارات واعدة في دول ذات نمو سكاني كبير ومن حيث الطلب على خدمات الاتصالات أي بمعنى أنها أسواق نمو وهذه الأسواق عندما تدخل فيها تكون العوائد بدايةً أقل من السنوات التالية وبذلك تكون العائدات في البداية أقل ومصاريف عالية وهذا فقط في البداية ولكن

يظل أن إجمالي الإيرادات التشغيلية قفزت من ٣٤،٤٠٠ مليار إلى ٤٧،٤٠٠ مليار بنسبة ٣٨٪، وقد حققنا هدفنا بالوصول إلى أعلى إيراد والشركة تأخذ النمو من أهم المرتكزات في الأسواق التي تستثمر بها ويجب أن نحافظ على معدلات نمو عالية، لذا ستجد أن صافي الدخل للشركة ومؤشرات الأداء من أفضل المؤشرات للاتصالات في المنطقة وفي العالم. وأضاف نائب الرئيس للقطاع المالي أن الدخل من العمليات التشغيلية ارتفع ١٠٪ عن العام ٢٠٠٧م وحتى على مستوى صافي الربح حققت الشركة نسبة ١٠٪ عن العام ٢٠٠٧م. كما أضاف رئيس الشركة الملاحظة صحيحة بأن المصروفات عالية في ٢٠٠٨م عن العام ٢٠٠٧م وذلك يرجع لأنه تم توحيد جميع البيانات المالية للشركة والشركات المستثمر فيها بينما في ٢٠٠٧م وحدنا فقط ٣ شركات من الشركات المستثمر فيها وهذا الذي قام بعكس الفارق الكبير. هذا وقد عقب معالي رئيس الجمعية أنه بالنسبة لعدد نواب الرئيس فإن شركة بحجم الاتصالات وتحقق عائدات تفوق ٤٧ مليار لا بد أنها تحتاج إلى كفاءات عالية لتصل بالشركة إلى هذه النتائج.

س / من الملاحظ أن الأرباح المقترح توزيعها بدأت تتناقص بالرغم أن إيرادات الشركة وصلت إلى أرقام كبيرة؟ فأرى عدم مناسبة الإيراد للربح الموزع، والشيء الآخر أن المصاريف الأخرى يجب أن تنظر الشركة في تخفيضها مثال أن الشركة تقوم برعاية لجهات عديدة وتقوم بدفع مبالغ كبيرة في سبيل تواجدها بالسوق وكذلك رعاية الأندية فما هو تعليقكم على ما تقدم؟

ج / تم الترحيب بالسؤال واعتبر أنه مهم لأن الأرباح هي الهاجس الأكبر للمساهمين وكذلك بالنسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ومع ذلك يعتبر العائد على السهم من أعلى المعدلات العالمية مع العلم أن السوق مفتوحة للمنافسة وبذلك تقل حصتنا السوقية، وهذه سياسة عليا لأن سوق المنافسة يحسن الخدمة ويعود على الاقتصاد الوطني بمنافع عديدة وكذلك خفض الأسعار للمستهلكين ولكن لو نظرت للعائد على السهم لا زال من أفضل العوائد العالمية، وكما نلاحظ أن تمويل استثماراتنا الخارجية جزء منه بالاقتراض وجزء منه ادخار الشركة وجزء من خفض التوزيعات لكي يكون وضع الميزانية العامة للشركة متوازناً وتحافظ على تصنيف شركة الاتصالات السعودية وملاءتها المالية أمام شركات التصنيف وأمام المستثمرين الآخرين وبذلك لا نستطيع أن نأخذ رقم واحد بمعزل عن جميع التطورات التي قامت بها الشركة خلال العام الماضي من ناحية الاستثمار الخارجي والاستحواذ وزيادة انتشارها وتحولنا من شركة محلية إلى شركة يوجد لديها ٩٣ مليون مشترك ولا نغفل المنافسة المحلية ومع ذلك لو نظرنا توزيعات الشركة لرأيت أننا نحقق معدلات جداً ممتازة.

س / تساءل ممثل المؤسسة العامة للتقاعد عن تأثر الايرادات بتغير أسعار صرف العملات الأجنبية بمبلغ ٢.٣ مليار هل اتخذت الشركة أي تدابير لاستيعاب ما حدث لتجنبه مرة أخرى قدر المستطاع؟

ج / من المعروف انه توجد سياسات للتحوط ولكن لمن يستثمر لمدى طويل لا يشتري أي من أدوات التحوط لأنه على المدى الطويل أسعار العملات ترتفع وتنخفض ويرتفع معها أيضاً سعر السهم وترتفع العوائد والأرباح وكذلك تنخفض ولكن إذا تم احتسابها على عدة سنوات تجد أن ما يحصل في سنة يتغير في سنة أخرى ولكن التحوط يقوم به المستثمرون قصيرو الأمد. وبالنسبة للأمر الآخر أن سياسة شركة الاتصالات في الاستثمار الخارجي تذهب إلى دول ذات عمق اقتصادي كبير مثل الهند وتركيا وفي مثل هذه الحالة تركيا السنة الماضية تعرضت إلى تذبذب لسعر صرف عملتها بسبب الأزمة المالية العالمية خلال الربع الأول أيضاً انخفضت العملة بشكل كبير ولكن لو نظرت إلى البيانات السابقة كيوم أمس مثلاً تجد أنها استعادت العافية واستعادت التغير الإيجابي في سعر صرف العملة التركية، وهذه الأمور دفترية أكثر من أن تكون على أرض الواقع خصوصاً أننا مستثمرون في شركات ذات عمق وشركات ذات نمو.

س / تساءل ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن من الملاحظ أنه في عام ٢٠٠٨م ارتفعت قروض الاتصالات طويلة الأجل بمبلغ ٢٨ مليار هل يوجد تفسير لها؟

ج / يرجع ذلك بسبب الاستثمارات المتعددة في ماليزيا والهند واندونيسيا والكويت والبحرين وتركيا فجميع هذه الأسواق احتاجت إلى اقتراض لتمويل هذه الصفقات ولكن بدأنا من نقطة الصفر بحيث أننا بدأنا ولم يوجد لدينا أية ديون ومع ذلك تعتبر نسبة الديون إلى ميزانية شركة الاتصالات نسبة معقولة جداً ومن السهل على الشركة الوفاء بهذه الالتزامات. وأضاف نائب الرئيس للقطاع المالي الأستاذ أنه لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار عملية توحيد القوائم المالية لشركة أوجيه تليكوم في ٢٠٠٨م وهذا لم يكن موجوداً في ٢٠٠٧م في ٥٠٪ من الزيادة التي تمت بعد عملية توحيد القوائم المالية.

ووفقاً للمادة (٤) من لائحة رقابة الديوان على المؤسسات الخاصة والشركات فقد طلب معالي رئيس الجمعية من مندوبي ديوان المراقبة العامة طرح ما لديهم من استفسارات، ومن رئيس الشركة التنفيذي الإجابة عليها، كما اكد على أن الأجوبة على أسئلة الديوان سيتم إرسالها بخطاب رسمي من الشركة، وفيما يلي الأسئلة التي طرحت وأجوبتها:

س / طرح ممثل ديوان المراقبة العامة عدة أسئلة وقد تم طرحها كنقاط متتالية استجابة لطلب معالي رئيس الجمعية وكانت كالتالي :

١. بلغ إجمالي الأصول المتداولة في ٢٠٠٨/١٢/٣١م (١٨.٩٤٦.٣٩٦.٠٠٠) ثمانية عشر ألفا وتسعمائة وستة اربعين مليون وثلاثمائة وستة وتسعين ألف ريال، في حين بلغ إجمالي الخصوم المتداولة في ٢٠٠٨/١٢/٣١م (٢٢.٨٩٨.٨٣٥.٠٠٠) اثنين وعشرين ألفا وثمانمائة وثمانية وتسعين مليونا وثمانمائة وخمسة وثلاثين ألف ريال حيث بلغت نسبة السيولة (٠.٨٣ :١) مما يتضح معه أن هناك عجزاً في

السيولة لدى الشركة مما يؤثر في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. يأمل الديوان إيضاح ما اتخذته الشركة لتحسين وضع السيولة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؟

٢. قامت الشركة خلال عام ٢٠٠٨م بشراء حصة ٣٥٪ من شركة أوجيه للاتصالات المحدودة بمبلغ (٩.٦٤١.٠٦١.٢٧٧) تسعة آلاف وستمائة وواحد وأربعين مليوناً وواحد وستين ألفاً ومائتين وسبعة وسبعين ريالاً وقد أظهرت سجلات الشركة قيمة الشهرة والتراخيص لتلك الصفقة بالقيمة الدفترية بمبلغ (١١.٢٤١.٧٨٠.٨٢١) أحد عشر ألف ومائتين وواحد وأربعين مليوناً وسبعمائة وثمانين ألفاً وثمانمائة وواحد وعشرين ريالاً أي أن قيمة الشهرة أعلى من قيمة الصفقة، وقد أشار المراجع الخارجي بأن الشركة لم تستخدم القيمة العادلة لصافي الأصول في تاريخ الشراء لاحتساب الشهرة الناتجة عن استحواذ الشركة على ٣٥٪ من شركة أوجيه للاتصالات المحدودة. يأمل الديوان إيضاح أسباب عدم استخدام القيمة العادلة لصافي الأصول لاحتساب الشهرة؟

٣. بلغ صافي حساب المدينين (٨.١٢٠.٠٣٧.٠٠٠) ثمانية آلاف ومائة وعشرين مليون وسبعة وثلاثين ألف ريال بارتفاع نسبته (٦٢,٢٪) عن العام السابق، في حين بلغت الديون المعدومة في ٢٠٠٨/١٢/٣١م (٩٠٥,٣٨٥,٠٠٠) تسعمائة وخمسة ملايين وثلاثمائة وخمسة وثمانين ألف ريال بزيادة نسبتها (١٥١٪) عن العام السابق. يؤكد الديوان على ضرورة تنشيط عملية التحصيل في ظل تزايد نسبة الديون المعدومة؟

٤. لا تزال الشركة تعاني من تباطؤ نقل الملكية القانونية لبعض الأراضي منذ عام ١٩٩٨م حيث بلغت قيمتها (٣٤٢,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثمائة واثنين وأربعين مليون ريال ولم يتم نقلها حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١م؟

٥. تبين من إيضاح المعلومات القطاعية رقم (٤٧) أن الشركة قامت بتحديد قطاعاتها التشغيلية الرئيسية على أساس نوع الخدمة والتي أظهرت صافي الربح للقطاعات التشغيلية على النحو التالي:

نوع القطاع	المبلغ بالريال
الجوال	١١,٣٤٦,١٠٧,٠٠٠
الهاتف	٧٥,٧٩١,٠٠٠
المعطيات	١,٥٤٥,٤٨٩,٠٠٠
غير موزعة	١,٩١١,٤٥١,٠٠٠
الإجمالي	١١,٠٣٧,٩٣٦,٠٠٠

وقد لوحظ أن بند غير موزعة حقق خسائر خلال عام ٢٠٠٨م ويمثل العناصر التي لم تتمكن الشركة من ربطها بالقطاعات التشغيلية الرئيسية بها.

يؤكد الديوان على ضرورة دراسة أسباب تحقيق بند غير الموزعة خسائر وما تم بشأن توزيع عناصر الإيرادات والمصروفات على القطاعات التشغيلية الخاصة بها حتى تظهر المعلومات القطاعية بالصورة الحقيقية؟

ج / شكر معالي رئيس مجلس الإدارة ممثلي الديوان على ملاحظاتهم وأبدى أن الشركة تبذل قصارى جهدها لتعاون بشكل فعال مع ديوان المراقبة بحكم أن الدولة تملك النسبة الكبرى من الأسهم واكد رئيس الجمعية انه سيتم الإجابة على الأسئلة بشكل مختصر علماً بأن سيتم الرد عليها كتابياً بشكل مفصل وتمت الاجابة على تساؤلات ديوان المراقبة كالتالي :

١. نؤكد ان الشركة ليس لديها مشاكل في السيولة حيث أن التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية كبير مما يؤكد عدم وصولنا لمشكلة في السيولة بأننا قادرين على توزيع ٨.٥ مليار على المساهمين مع العلم انه تم خفض التوزيع لمقابلة الاستثمارات الكبيرة التي تمت مؤخراً لذلك فإن وضع السيولة مطمئن ولله الحمد.

٢. بالنسبة لشركة أوجيه للاتصالات فإن قيمة الشهرة الناتج من عملية الاستحواذ التي تخص شركة الاتصالات هي فقط ٤ مليار وكذلك لدى شركة الاتصالات سنة حسب المعايير المحاسبية لكي تعيد تقييم قيمة الشهرة.

٣. كما تعلمون عام ٢٠٠٧م كان يوجد ٤ أشهر من توحيد الحسابات (آخر ربع) بينما ٢٠٠٨م موحدة بالكامل وادى ذلك بطبيعة الحال إلى قفزات في الأرقام لكن فيما يتعلق بالتحصيل على المستوى المحلي هناك تفعيل للمبادرات في التحصيل واستفدنا من شركة (سمة) للائتمان في متابعة هذه الحسابات.

٤. إن الغالبية العظمى من العقارات التابعة للشركة هي مسجلة ومحفوظة بالكامل وبشكل قانوني كما ان هناك بعض الأراضي التي تحتاج إلى متابعة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لانجاز هذا العمل وخلال عام ٢٠٠٨م تم استيفاء الصكوك لـ ٣٠٪ من العقارات والمتبقي تحتاج إلى وقت لاستيفاء كامل المتطلبات والتنسيق قائم مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٥. اما ما يخص بند غير موزعة أوضح انه لا يوجد قطاع قائم بذاته ولكنها تخص القطاعات التشغيلية الثلاثة ولكن في الغالب ذلك الاختلاف ناتج عن خسائر في انخفاض تقييم العملات خاصة في أوجيه للاتصالات بسبب تغير العملة التركية خلال العام الماضي خاصة في الربع الأخير. ونوه رئيس الجمعية أنه سيتم إرسال الإجابات مكتوبة لديوان المراقبة العامة.

بعد ذلك استكملت الاسئلة من المساهمين والتي كانت كالتالي:

س / كيف وضع الشركة بعد عمل المنافس الثاني (زين) ؟ وهل نستنتج ارباح جيدة للربع الأول لعام ٢٠٠٩م؟

ج / إن المنافسة مستمرة وعلى أشدها وما يهمنا بالمقام الأول هو النظر إلى ربحية الشركة خلال المنافسة، العائد على حقوق المساهمين عالي ٣٠٪ ولا زلنا مطمئنين على ربحية السهم.

س / هل يجوز للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد الحق في التصويت للقطاع الخاص والانتفاع بحق العضوية والتصويت؟

ج / تمت الاجابة من قبل معالي محافظ المؤسسة العامة التقاعد وممثلها في مجلس الإدارة أن المؤسسة ستكون ممتنعة عن التصويت للقطاع الخاص. كما ذكر سعادة ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مجلس الإدارة إلى أن موقف المؤسسة العامة للتأمينات مماثل لموقف المؤسسة العامة التقاعد.

س / موضوع الديون نرى أنها تزيد كل سنة وإلى حد الآن لم نرى حلول واضحة فهل هناك وسيلة للتنسيق بين الشركات المشغلة في المملكة بوضع إستراتيجية معينة فالخسارة هنا تشمل جميع المشغلين فلو امكن عمل تنسيق بين هذه الجهات بوضع إستراتيجية معينة اعتقد أنها ستكون نافعة للجميع؟ مما لا شك فيه أن الشركة اتجهت للتوسع وكذلك طرح منتجات جديدة ولكن هناك تساؤل حول الخدمات ما بعد البيع لم تتطور بما يواكب هذه التوسعات فما هي الحلول؟ مثلاً بعض المشتركين ينتظر لمدة طويلة لتحقيق طلبه وهذا شيء مثبت لم ابالغ فيه؟ وكذلك المنافسة في تقليل الأسعار لا أتوقع أنها ذات فائدة كبيرة فالمشترك لا يهتم بالفروقات البسيطة سواء ربع أو نصف ريال فأعتقد أن الخدمة هي مجال المنافسة الجيدة في التسويق؟

ج / بالنسبة للديون وضع الشركة جيد مقارنة بالشركات الأخرى وقد استدانت الشركة لإضافة أصول هائلة وهذا تسبب في رفع إيرادات الشركة ولذلك الديون محسوبة على الاستثمارات الجديدة التي ستسدد هذه الديون وستعود علينا بعوائد مجزية لاستثماراتنا. أما بالنسبة للتنسيق بين المشغلين هذا أمر يعود لهيئة الاتصالات وهي تقوم بدورها في ذلك وبالنسبة لجودة الخدمات فهو هاجس كل شركة اتصالات لكن الشهادة التي تصل إلينا من ناحية انتشار الخدمة وتحسن مستواها هو أمر ملحوظ ومجلس الإدارة في كل اجتماع يناقش الإدارة التنفيذية على موضوعين مهمين الأول تحسين الخدمة وسرعة تقديمها لمن يطلبها والثاني خفض التكاليف وهي مواضيع أساسية سواء كانت مدرجة على جدول الأعمال أم لم تدرج. وقد أضاف رئيس الشركة الى أنه بالنسبة للديون قد يقصد بها تحصيل الديون من المشتركين والشركة طورت طريقة التحصيل بطرق متعددة منها انضمام الشركة إلى سمة وبالتالي المشترك المتعثر لدى الجهات الأخرى لا يستطيع الاشتراك في خدمات الشركة، ونلاحظ أن الديون هي قديمة لكن التحصيل الحالي يفوق ٩٧٪. أما ما يخص الخدمة فهي شي ديناميكي تحتاج إلى تغيير وتطوير والخدمات تختلف من ناحية سرعة التنفيذ لكن

مثال الجوال لا نقبل بأن ينتظر لتنفيذ الخدمة أكثر من دقائق معدودة لكن بالنسبة لخدمات النطاق العريض فقد يصل إلى أكثر من ٥ ساعات وذلك لطبيعة الخدمة نفسها لاحتياجها أمرين تنفيذ الخدمة على النظام وبعد ذلك خروج الفني للتنفيذ على الطبيعة والشركة الآن تطبق نظام جديد سوف يعطي دفعة قوية لخدمة المشتركين ويسهل تقديمها من خلال الأنظمة وستشاهدون قفزة كبيرة في منتصف العام الحالي فيما يخص سرعة تنفيذ الخدمة للمشترك.

- طرح احد المساهمين بعض النقاط كالتالي :

س ١. بالنسبة لنمو الشركة غير الاستحواذات هل يوجد خطط بهذا الخصوص؟ بالنسبة لعدد موظفي الشركة عدد كبير بالنسبة لخفض التكاليف وتدريب وتطوير الموظفين ما هي خطة الشركة تجاهها؟

س ٢. بالنسبة للرخصة الجوال في الكويت فهي دولة صغيرة عدد سكانها قليل فليست دولة سياحية وليس دولة أعمال فما هي الدوافع لشراء رخصة الجوال الكويتي؟

س ٣. من الملاحظ أن الشركة لديها عدة استحواذات في أقل من سنتين وخصوصاً أن تقييم الدخول كان من أعلى القيم خلال عمليات الاستحواذ والحالة الاقتصادية جيدة فما هو تعليل الشركة في سرعة اتخاذ هذه الاستحواذات بينما لو تم الانتظار لسنة ٢٠٠٩م ستكون معظم تقييم الدخول أقل بنسبة ٣٠٪ إلى ٤٠٪؟

س ٤. بالنسبة لـ DSL نلاحظ أنه هو المحافظ على الإيرادات أو صافي الدخل لعام ٢٠٠٨م فما هي خطة الشركة مع قرب تشغيل الخدمة من قبل عذيب؟

س ٥. نلاحظ أن شركة الاتصالات دائماً تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للعروض وكذلك الخدمات؟

ج / بالنسبة للكويت والاستحواذات الأخرى لم يتم الدخول فيها الا بعد دراسة متأنية جداً لأهمية هذا السوق لشركة الاتصالات و ٧٥٪ من الاتصالات الكويتية الخارجية تأتي للسعودية وكذلك لم نقم بعملية الاستثمار لأجل عائد سريع وإنما لأجل الاستثمار طويل الأمد فشركة الاتصالات السعودية شركة إستراتيجية وليست شركة مالية خدمة لاقتصادنا المحلي وخدمة لمساهمينا. وأما بالنسبة لـ DSL لم نتوانا عن تحريك حجرا لمواكبة متطلبات السوق وتطلعات العملاء. كما أضاف رئيس الشركة أنه بالنسبة للنمو في السوق المحلي الجوال ما زال ينمو حيث أن الجوال زاد هذه السنة ٢ مليون عميل وكذلك بالنسبة لخدمات المحتوى والنطاق العريض هذه كلها وسائل للنمو أيضاً واعتماد المنافسين الجدد على شبكة الاتصالات السعودية، وبالنسبة لعدد العاملين العام الماضي كانوا ٢١.٨٠٠ موظف السنة هذه ٢٠.٦٠٠ موظف بنقص عدد ١٢٠٠ موظف ويوجد لدينا خطة واضحة لتقليص التكاليف بطريقة اختيارية للموظفين، وبالنسبة للكويت أود أن أضيف أنه يوجد لدينا حالياً ٣٥٠.٠٠٠ مشترك وتدفقات نقدية جيدة وهي سوق ممتاز تم دخوله بإستراتيجية واضحة جداً لأننا نقوم بتقديم خدماتنا بشكل واضح وكسباً لثقة العميل.

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٩م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث تلا عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الراجحي تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠٠٩م، حيث تمت دعوة مراجعي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٨م وهما مكتب الجريد وشركاه ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاه بغرض تقديم عرض للمراجعة، وذلك بعد استبعاد كل من مكتب آرنست ويتج وشركاهم، والفوزان والسدحان كي بي إم جي وشركاهم، وديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم، لوجود أعمال استشارية قائمة مع الشركة حالياً، مما لا يسمح بتمكينهم من تقديم خدمات المراجعة الخارجية.

واوصت اللجنة بالموافقة على ترشيح المكتبين الذين تم اختيارهم لمراجعة القوائم المالية لعام ٢٠٠٩م وهما مكتبي الجريد وشركاه والدكتور محمد العمري وشركاه، وبأتعاب إجمالية قدرها (٢,٢٠٠,٠٠٠) مليونان ومائتا ألف ريال، وقد أيد مجلس إدارة الشركة الموقر ما توصلت إليه لجنة المراجعة من توصيات لمراجعة حسابات الشركة السنوية والربعية لعام ٢٠٠٩م، وقرر رفعها إلى الجمعية العامة للشركة للنظر في اعتمادها.

كما أشار رئيس لجنة المراجعة أن لجنة المراجعة تقوم بالعديد من المهام بناء على الضوابط المنظمة لعملها والمعتمدة من جمعيتكم الموقرة، بهدف مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به، وعلى الأخص التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة. كما ذكر بأن لجنة المراجعة عقدت اجتماعات ناقشت خلالها العديد من المواضيع ذات الصلة بأعمال اللجنة، وذلك بحضور المسئولين في المراجعة الداخلية والقطاعات ذات العلاقة في الشركة، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بسير العمل في الشركة من كافة الجوانب.

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على البنود الأربعة ، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم ، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت وإظهار نتائج التصويت وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية وفارزي الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب معالي رئيس الجمعية إعلانها.

وقام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٣٠/٤/١٥هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/١١م الذي حضره (٦٤) مساهماً يمثلون (١,٧٨٤,٢٨٣,٤٦٧) سهماً بالأصالة وبالوكالة ، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفا مليون سهم بنسبة (٨٩,٢١٪). أصبحت نتيجة الفرز كالتالي :

م	البند	الموافقة	النسبة
أولا	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.	١,٧٦٩,٢٦٨,٤١١	٪٩٩.١٦
ثانياً	الموافقة على القوائم المالية للشركة وتقرير مراجعي الحسابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م.	١,٧٦٩,٢٦٨,٤١١	٪٩٩.١٦
ثالثاً	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠٠٨م بمقدار (٧٥) هللة للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٨م البالغ (٣) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠٠٨م (٣.٧٥) ريال للسهم الواحد.	١,٧٦٩,٢٤١,٤١١	٪٩٩.١٦
رابعاً	الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠٠٨م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.	١,٧٦٩,٢٦٧,٤١١	٪٩٩.١٦
خامساً	انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة الرابعة التي تبدأ من ١٤٣٠/٥/٢هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/٢٨م	١,٧٦٩,٢٦٨,٤١١	٪٩٩.١٦
سادساً	الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة	-	٪٩٣.٦٣

ثم ختم معالي رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه ، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع .

والله ولي التوفيق ،،،

سكرتير الجمعية

د. وليد بن عبد العزيز العجلان

معالي رئيس الجمعية

د. محمد بن سليمان الجاسر